محاضرة التكتلات الإقتصادية

أولا: تعريف التكتل الإقتصادي: هو عملية تقارب تدريجية، يتم من خلالها القضاء تدريجيا على جميع القيود على حركة عوامل الإنتاج وكذا التنسيق بين مختلف السياسات الإقتصادية وذلك بين بلدين أو أكثر.

ثانيا: دوافع التكتل الإقتصادي: يمكن إجمال دوافع التكتل الإقتصادي في ما يلي:

أ- الدوافع الإقتصادية

- الإستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه.
- إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين البلدان المتكاملة بصورة اقتصادية فيما بينهم مما يترتب عليه امتصاص الفائض، والتخفيف من حدة النقص، مما يترتب عليه زيادة فرص العمل.
- زيادة معدل التوظيف الناجم عم إلغاء القيود على حركة الأشخاص بين الدول الأعضاء، مما يعمل على تحقيق التوازن بين الموارد المتاحة وعدد السكان، بالإضافة الى تمكين تشغيل السكان في أعمال تتناسب بدرجة اكبر مع كفاءتهم وتنويع مهارات المستخدمين وزيادة تخصصهم وبالتالي إنتاجيتهم.
- زيادة معدل النمو الإقتصادي في الدول الأعضاء خصوصا في الآجال الطويل عن طريق تشجيعه للإستثمار.

ب- الدوافع السياسية

- دعم المركز السياسي للدول المتكاملة بسبب تماثل وجهات نظرها ومواقفها السياسية.
- تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية.
- ضرورة لازمة لإقامة الوحدة المتكاملة.

ثالثا: شروط التكامل الإقتصادي

- **توفر الموارد الطبيعية وتنوعها في الدول الأعضاء:** مما يؤدي إلى زيادة الإعتماد على بعضهم البعض في الحصول على حاجياتهم، وبالتالي تقوية الروابط الإقتصادية بينهم.

- **تخصص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:** مما يعني وجود أنواع مختلفة من المنتجات في الدول الأعضاء، ما يجعل اقتصاديات هذه الدول تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة مما يقوي التكامل الإقتصادي بينهم.
- توفر الأيدي العاملة المدربة: مما يعني استخدام الموارد الإنتاجية بطريقة فعالة وبالتالي تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي ورفع المستوى المعيشي في الدول الأعضاء.
- **توفر بنية أساسية ملائمة:** والذي يعني توفر شبكة نقل مواصلات واتصالات تربط بين الدول الأعضاء والتي تعمل ليس فقط على تقوية العلاقات الإقتصادية وإنما تقوية حتى العلاقات الإجتماعية والثقافية والسياسية.
- **توفر التنسيق بين الأهداف الوطنية والإقليمية:** مما يعني الإتفاق على الأهداف المراد تحقيقها وكذا كيفية التوفيق بين مختلف مصالح الدول الأعضاء.

رابعا: مستويات التكامل الإقتصادي

1- منطقة التجارة الحرة: هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بينها من كافة الحواجز والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها إزاء العالم الخارجي، وبالتالي فهي تعتبر الخطوة الأولى الجادة في طريق التكامل.

منطقة التجارة الحرة= إلغاء كافة القيود على حركة السلع

2- الإتحاد الجمركي: هي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه ازالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة بالإضافة الى توحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء، وبالتالي فهو يعتبر خطوة تطويرية لمنطقة التجارة الحرة.

الإتحاد الجمركي= منطقة التجارة الحرة + تعريفة جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي

3- السوق المشتركة: يعتبر أعلى شكل من أشكال التكامل الإقتصادي وهي تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة، وتوحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء وهو ما تم في مرحلة الإتحاد الجمركي بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة الأشخاص وحركة رؤوس الأموال، والتي تعتبر مرحلة أكثر تطورا.

السوق المشتركة= الإتحاد الجمركي + إلغاء القيود على حركة الأشخاص ورؤوس الأموال

4- الإتحاد الإقتصادي: تمييزا له عن السوق المشتركة فهو يجمع بين إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج مع درجة معينة من التنسيق بين السياسات الإقتصادية الوطنية من اجل إزالة التمييز الذي كان في هذه السياسات.

الإتحاد الإقتصادي= السوق المشتركة + تنسيق السياسات الإقتصادية

5- الإتحاد النقدي: يفترض التكامل الإقتصادي الشامل بالإضافة إلى التنسيق بين السياسات الإقتصادية، توحيد السياسات المالية والنقدية والإجتماعية ومواجهة التقلبات الدورية ويتطلب إنشاء سلطة فوق وطنية تكون ملزمة لدول الأعضاء.

الإتحاد النقدي**= الإتحاد الإقتصادي + وضع سلطة مركزية**